مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.٢ حزيران ٢٠١٧: ص ص٧٧٩-٨٠٣
DOI: 10.21928/juhd.20170610.32, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

النظام القانوني لطبيعة عمل محرك البحث(Google)

دراسة تحليلية مقارنة حول العقد المبرم بين محرك البحث والمستخدم

م.م. ئاسۆس نامق براخاس

كلية القانون والسياسة / جامعة ا التنمية البشرية

الخلاصة

إن الشبكة العنكبوتية من اهم اكتشافات التي خدمت البشرية، التي زاد من تلك الاهمية ظهور صفحات البحث التي سهلت عملية الحصول على المعلومات للمستخدمين و تزويدهم بوسائل المساعدة للتطوير و استعلام عن كل ما هو جديد او مطلوب، ولعل صفحصة بحث (Google) من أهم الصفحات و اكثرهم استخداماً من قبل الأشخاص، عادين كانوا او معنويين.

وكون الخدمة المتوفرة من قبل الشركة مجانية، فهذا أدى الى خلق ثقة لدى المستخدم بان شركة (Google) شريكة صديقة ومن الامن مشاركة مكونان نفس مهما دون خوف، ومما زاد من الثقة هو كون عملية البحث بحد ذاتها لا تحتاج الى اجراءات معقدة و يوحي العملية بان بمجرد اقفال الكومبيوتر قد محت عملية البحث.

ولكن الحقيقية مخالفة لتلك التصور بالكامل حيث إن شركة (Google) خدماتها ليست مجانية على الإطلاق، ولكنها لا تأخذ النقد من المستخدم، اما المقابل فهو عبارة عن خصوصية المستخدم، وأيضا حيت لو قام المستخدم بإستفادة من الصفحة بشكل الخفي إلا أن الشركة قادرة على جمع معلومات الكافية عن ذلك المستخدم وربط عملية البحث به مهما اخذ الحيطة والحذر هذا من جانب.ومن جانب آخر يته إتهام الشركة بأنها متورطة في نشاطات تجسسية عالمية حيث تقوم بمشاركة معلومات المستخدم مع جهات إستخباراتية، وتقوم بوضع مستخدمين معينين تحت المراقبة.

لذلك على كل مستخدم الحيطة والحذر اثناء استخدام الصفحة بداء بقراءة شروط الخصوصية لصفحة (Google) و تأكد من امان كلمات البحث الذي يقوم بإدخالها، إنتهاءً بعدم محاولته الكشف عن اسرار المتعلقة بحياته الشخصية على الصفحة.ولكن كل ماتقدم لايمنع كون صفحة البحث (Google) من الخدمات المهمة المتوفرة للبشرية اذا تم استخدامها بطريقة امنة .

المقدمة

ساهمت الشبكة العنكبوتية في جعل العالم قرية صغيرة، ومحرك البحث الجوجل هو المنظار الذي يتيح للمستخدم رؤية ما في جعبة الآخرين بكل سهولة، وبدون مقابل مادي في الظاهر، وكل ما هو مطلوب من المستخدم هو إستجابة الدعوى للتعاقد من قبل الشركة، حيث أن مبادرته باستخدام الصفحة عبارة عن إيجاب و إستجابة الصفحة لطلب البحث قبول بهذا الإيجاب و بهمايبرم العقد .

وفور انعقاد العقد يترتب التزامات متبادلة على عاتق الطرفين حيث تلتزم الشركة بارسال معلومات كافية عن كلمة المفتاحية والحفاظ على خصوصية المستخدم، أما بالنسبة لإلتزامات المستخدم فهي عبارة عن استخدام الصفحة بما يلائم هدف الصفحة و امتناعه عن إساءة استخدام الموقع، أما التزامه الرئيس فعبارة عن تنازله عن حقه في الخصوصية لصالح الموقع.

أهمية وتساؤلات البحث:

السبب الرئيس لاختيار هذا الموضوع هو أهميته على الصعيد القانوني بالنسبة للمستخدم الذي هو جاهل جزئياً في المسائل الإلكترونية و الخبرة الكبيرة لشركة الجوجل، بما يجعله في موقف القوة و بإمكانه استغلال حاجة المستخدم للمعلومات لبناء رصيد كاف له للمنافسة أمام شركات منافسه له على حساب المستخدم، فحاولنا قدر الإمكان دراسة الموضوع لاحاطة المستخدم بخبايا العقد المبرم بينه و بين الشركة لكي يتيح له فرصة حماية خصوصيته أثناء استخدامه للموقع.

ولتحقيق هذا الهدف حاولنا دراسة سياسة خصوصية الجوجل لتكوين أساس معلوماتي لتقديمه للمستخدم، وفي تلك الأثناء واجهتنا تساؤلات عدة منها:

١. هل أن العقد المبرم بين الطرفين تتوفر فيه الشروط الأساسية لانعقاد العقد وفق القانون المدني العراقي؟

٢.هل أن المعايير المتعلقة بالأهلية في القانون المدني العراقي يطبق بالنسبة للعقد المبرم بين الشركة والمستخدم؟

٣. ماهو دور المجتمع الدولي حول تنازل المستخدم عن خصوصيته مقابل المعلومات؟

٤.ماهي القيمية القانونية للتغيرات التي تجريها شركة الجوجل على شروط خصوصيتها بعد انعقاد العقد؟

منهجية البحث:

وفي هذا البحث حاولنا تحليل العقد المبرم بين شركة الجوجل و المستخدم استناداً إلى البنود الواردة في التشريعات العراقية و مقارنته مع تشريعات أمريكية حول شروط الخصوصية في محرك البحث الجوجل و محاولة تفسير البنود الواردة في شروط الخصوصية لبيان نطاق عقد المبرم بين شركة جوجل و المستخدم.

خطة البحث:

قسمنا هذا البحث على الأتي:

المبحث الأول:ماهية محرك البحث وآلية عمله

المطلب الأول:تعريف محرك البحث وبيان آلية عمله.

المطلب الثاني: العقد المبرم بين محرك البحث و المستخدم.

المبحث الثاني:الاثار القانونية المترتبة عن العقد المبرم بين محرك البحث والمستخدم.

المطلب الأول:التزامات المستخدم.

المطلب الثاني:التزامات الشركة وحقوقها.

المبحث الأول

ماهية محرك البحث والية عمله

لبيان ماهيةمحرك البحث يجب تعريفه و بيان أنواعه المختلفة،وبيان آلية عمله، كما يتوجب علينا بيان الأحكام القانونية التي ينظم كيفية عمله،ولتحقيق ذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نخصص الأول لتعريف محرك البحث و بيان أنواعه،إما المطلب الثاني فنخصصه لبيان العقد المبرم بين محرك البحث و المستخدم.

المطلب الأول

تعريف محرك البحث وبيان آلية عمله

نخصص هذا المطلب لتعريف محرك البحث و بيان آلية عمله من الجانب التقني و القانوني، و ذلك من خلال تقسيمه إلى فرعين، في الفرع الأول نعرف محرك البحث و في الفرع الثاني نبين آلية عمله.

الفرع الأول

تعريف محرك البحث

يعرف محرك البحث بأنه (برنامج حاسوبي قد صمم للعثور على المستندات المخزنة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، أو يكون محرك البحث موجوداً على موقع معين يعمل على إدارة الملفات واسترداد المعلومات من قاعدة البيانات التي تريد أن تبحث عنها)[١].

كما يعرف بأنها (عبارة عن قواعد بيانات عملاقة و تحتوي على معلومات مفهرسة لملاين المواقع الموجودة على الإنترنيت و قد استطاع محرك البحث جمع و ترتيب تلك المعلومات عن طريق برنامج يسمى الربوت أو العنكبوت البحث والذي يطلقه من حين لآخر لكي يجمع معلومات من الملايين الصفحات و يخزنها و يفهرسها لكي يسهل الوصول الية عند البحث عنها)[٢].

ومحرك البحث هو من الأمور التي يتطلبها أي موقع لإفادة المستخدمين في البحث عن المعلومات. عند عمل البحث يتم تشكيل النتائج التي بحثت عنها على شكل قائمة بعناوين المستندات التي تكون قريبة من الكلمة التي تبحث عنها، ويقوم محرك البحث بترتيب عناصر قائمة البحث على حسب معايير خاصة[٣].

أنواع محركات البحث:

لمحركات البحث أنواع متعددة و أشهرها هي:

١.المحركات العالِمية : وهي التي تقوم بالبحث عن المعلومات على الإنترنت وتعرف بـ (محركات الويب) مثل جوجل وهو أشهرها والذي هو موضوع بحثنا هذا.

---

[١]Computers Education, Graduate School of Technological and Vocational Education, National Taiwan University of Science and Technology, #43, Sec. 4, Keelung Road, Taipei 106, Taiwan

[٢] Yu, Holly; Young, Margo, The Impact of Web Search Engines on Subject Searching in OPAC, article on www.proquest.com.

[٣] James Grimmelmann, THE STRUCTURE OF SEARCH ENGINE LAW,Yale Law school,2012.

٢. المحركات الداخلية : وهذه المحركات تكون ذات نطاق صغير لشركة أو مؤسسة ويكون البحث فيها داخل الشبكة المحلية، وعملية البحث تكون من خلال قاعدة البيانات التي تخزنها الشركة لديها وما يخصّ معلومات الشركة فقط.

٣.محركات ذات نطاق متوسط: وهي التي تكون مربوطة مع أكثر من موقع بحيث يتم البحث عن المعلومات التي تريدها من خلال المَواقع المَربوطة بها أو أدلة مواقع الويب.

الفرع الثاني

آلية عمل محرك البحث

أولاً:الجانب التقني:

من خلال التعرف علي هذه المفاهيم الاساسية او المراحل التي يقوم بها محرك البحث جوجل لاداء وظيفته سوف تتعرف علي كيفية عمل محركات البحث من الناحية التقنية.

Crawling : **تعني هذه الكلمة حرفيا "الزحف" و هي عبارة عن عملية خاصة بمحركات البحث تتم من خلال أداة أو برنامج كمبيوتر ذكي خاص بمحرك البحث يسمي (crawler) حيث يقوم بزيارة كل مواقع الويب ويقرأ ما بها من محتوى من أجل توفير معلومات كافيه عنها لفهرستها في قاعدة البيانات الخاصه به. وهذا أيضا يطلق عليه** spider او.bot . **فإن وظيفة البوت أو العنكبوت الخاص بجوجل هو أن يقوم بالزحف داخل جميع المواقع في كل صفحاته ويقرأ كل المحتوى الخاص بتلك المواقع من أجل توفير المعلومات الكافية لفهرسة هذا الموقع في قاعدة البيانات الخاصة بجوجل.**

Indexing : **الكلمة الأقرب في العربية لمعني هذه الكلمة هي "فهرسة". تأتي هذه العملية بعد عملية "الزحف" وفيها يتم فهرسة كل المواقع التي تم قراءة محتواها من خلال عنكبوت جوجل. ولكن لا يتم فعليا حفظ كل البيانات التي تم قراءتها من خلال العنكبوت على قاعدة البيانات ولكن يتم حفظ جزء من وربط كل صفحة ويب على مستوى شبكة الإنترنت ببعض الكلمات والجمل التي تعبر عنها والتي تستخدم في نتائج البحث بعد ذلك.**

Search : **تعني بحث و بالطبع هي العملية التي يقوم بها المستخدم العادي بكتابة كلمة أو جملة في محرك البحث جوجل لكي يصل للمواقع التي تتحدث عما يبحث عنه. هذه الكلمة أو الجملة أو اقل مايتم إدخاله في محرك البحث يطلق عليها** queries **أي إستفسارات. بالطبع يكون المصدر لنتائج البحث هو قاعدة البيانات التي تم جمعها من خلال المرحلة السابقة. وهذا ما يجعل عملية البحث التي يقوم بها المستخدم تستغرق فقط أقل من ثانية حتى يحصل المستخدم علي النتائج التي يريدها.**

فأن محرك البحث هو العين أو الدليل الذي يرشد المستخدم للموقع المناسب لما يريد في وقت بعينه من خلال البحث، و عالم الإنترنت بكل ما يحويه من مواقع ويب كمجموعة من المحطات وجوجل بين الحين والآخر يرسل البوت الخاص به لكي يتجول بين هذه المحطات ليتعرف على ماتحتويه كل محطة و ما يتم إضافته من محطات جديدة أو محتويات جديدة داخل كل محطة وما تم إزالته وتجديده أيضا. وبعد ذلك يرسم من خلال قاعدة بياناته خريطة كاملة تشمل كل محطة وما تحتويه بداخلها من أشياء. فعندما تخبره أنك تريد الذهاب إلى محطة بعينها أو تخبره حتى بما تريد الحصول عليه فسوف يرشدك من خلال خريطته بالمسارات (اللينكات) التي عليك إتباعها لكي تصل للمحطة التي تريدها وللمسار داخل المحطة هذه للحصول على الشيء الذي تريده تحديدا.

هكذا يعمل محرك البحث جوجل من خلال المراحل أو المفاهيم التي تم تناولها منذ قليل. ولكن كيف يرتب جوجل نتائج البحث التي يحصل عليها المستخدم عند كتابته كلمة أو جملة بعينها؟ هذا تحديدا ما تقوم عليه في الأساس صناعة SEO او Search

Engine Optimizationأي التهيئة في محركات البحث. إستنادا إلى موقع جوجل نفسه نجد أن ترتيب نتائج البحث يقوم في الأساس على الصلة الوثيقة بين المستخدم وبين محتوى الموقع. وهذا يتحدد بناءا على ٢٠٠ عامل مختلف، وهذا ما يطلق عليه خوارزميات جوجل لترتيب نتائج البحث.[١].

ثانياً:الجانب القانوني:

إن محركات البحث في الوقت الحالي و في ظل الثورة التكنولوجية تعد من أكثر وسائل المساعدة أهمية بالنسبة للبشرية،حيث تتيح لمستخدميها الفرصة المثالية للإطلاع على قدر لا متناهي من المعلومات ووسائل مساعدة عدة بكبسة زر واحدة، دون مقابل مادي، أي ان خدماتها مجانية،و هذا قد يصنف العقد المبرم بين الشركة والمستخدم عقد تبرعٍ ظاهراً، و لكن الحقيقة مغايرة تماما لهذا الظاهر حيث أن الخدمات التي يتم تقديمها للمستخدمين ليست مجانية ابداً ولو لم يكن المقابل مادياً، ففي حقيقة الأمر إزدياد مستخدمي الموقع يعتبر راس مال بالنسبة لهم و ذلك عن طريق عرض هذا الرصيد البشري على الجهات التي يستفيد منها سوى كانت لاغراض اقتصادية أوثقافية أو أمنية، لذلك يتمثل مصدر كسب تلك الشركات في زيادة مستخدميها.ومحرك البحث الجوجل من أشهر المحركات الموجودة اليوم في العالم الرقمي حيث تبلغ عدد زيارات الموقع أكثر من مليوني طلب للبحث في الدقيقة.[٢] ولبيان آلية عمل محرك بحث الجوجل وكيفية عملها يتوجب علينا البحث في العقد المبرم بين المستخدم و محرك البحث .

[١] Kerr, Julia (2016) "What is a Search Engine? The Simple Question the Court of Justice of the European Union Forgot to Ask and What It Means for the Future of the Right to be Forgotten," Chicago Journal of International Law: Vol. 17: No. 1, Article 7.

[٢] احصائية الجوجل عن عدد مستخدميها في موجود في الموقع الألكتروني

chicagounbound.uchicago.edu/cjil/vol17/iss1/7–http:// www.albayan.ae/technology

المطلب الثاني

العقد المبرم بين محرك البحث و المستخدم

إن العقد المبرم محرك البحث و المستخدم من العقود الإلكترونية،وكما يعرف العقد الإلكتروني (اتفاق يتلاقي فيه الإيجاب بالقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد و ذلك بوسيلة مسموعة ومرئية، وبفضل التفاعل بين الموجب والقابل)[١].

وتتميِّز العقد بين محرك البحث والمستخدم عن سائر العقود التقليدية في أنه لا يعتمد على الحضور المادي للمتعاقدين في المجلس نفسه للعقد،إذ يتم الأمر عن طريق التراسل الإلكتروني بصفة تلقائية، ويتم تبادل الإرادتين وفق برامج حاسوبية معدة لهذا الغرض، وبما أنه عقد يتم بين جهة محترفة المتمثلة بشركة جوجل و المستخدم الذي لايتوفر لديه الخبرة بكيفية عملها،أستوجب أغلبية التشريعات أن يقوم محرك البحث بإعلام المستخدم بآلية عمله قبل التعاقد.[٢]كما يجب أن نذكر بأنه عقد ذو طابع دولي نتيجة للوسيلة التي تساعد على إبرامه، وهي الإنترنيت،وهذه الميزة تثير عدة تساؤلات حول ،بيان طبيعة عرض جوجل لخدماته و أهلية المتقاعد لإبرام العقد؟و كيفية التحقق من شخصيته؟وتحديد المحكمة المختصة بنظر المنازعات الناتجة عن هذا العقد؟

وبما إن محرك البحث (الجوجل) واحدة من الخدمات المقدمة من شركة الجوجل والتي هي شركة عامة متخصصة في حقل المعلومات من نوع ناسداك.[٣]و بما أنها شركة أمريكية فبالتالي تخضع نظامها العام للقوانين السارية في الولايات المتحدة الأمريكية.ولكن بما أن الشركة تقوم بعرض خدماتها في جميع أنحاء العالم فمن الطبيعي أن يتم الإعتماد على قوانين الدول التي تتوفر فيها الخدمة لتكيف طبيعة عملها و كيفية تنظم علاقاتها، وهذا ما اكدته القانون المدني العراقي في الفقرة (٢) من المادة (٤٩) حيث أعطى اختصاص للقانون العراقي اذا باشر الشخص المعنوي نشاطه الرئيسي في العراق .لذا يتوجب علينا البحث في قوانين التي تخضع له النظام القانوني للشركة و القوانين الذي يختص بنشاط الشركة،فنتطرق على هذا الموضع من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الفرع الأول للتكلم عن الأحكام التشريعية المتعلقة بالعقد المبرم بين محرك البحث و المستخدم و الفرع الثاني نخصصه للتكم عن البنود التي أدرجتها الشركة كجزء من نظامها القانوني.

---

١ .اسامة أبو حسن المجاهد،التعاقد عبر الإنترنيت،دار الكتب القانونية،٢٠٠٧،ص،٣٩.

٢ The California Online Privacy protection law (CAlOPPL),www.consumercal.org.

٣.تم إنشاء الشركة في ٢٧ سبتيمبر ١٩٩٨ من قبل (سيرجي برين ولاري بيج و إيريك شميت) ويقع مقره الرسمي في ماوتن فيو – Washington the post٢.

بورصة نازداك أو **ناسداك NASDAQ** جاءت تسميتها من اختصار *National Association of Securities Dealers Automated Quotations system*) وبالعربية) *نظام تحديد الأسعار المؤتمن التابع للمؤسسة القومية لوسطاء الأوراق المالية* (هي سوق مالي أمريكي أنشئ في عام 1971.

مقر ناسداك الرئيسي يقع في مدينة نيويورك، وهي أكبر بورصة تعمل على أساس الشاشات الإلكترونية فيالولايات المتحدة الأمريكية مع نحو ٣٢٠٠ شركة مدرجة بها، كما أن متوسط عدد الأسهم المباعة بها يومياً أعلى aأمريكية أخرى. أغلب الشركات المدرجة فيها تكنولوجية وتعتبر المؤشر الرئيسي للسوق التكنولوجي الأمريكي.

كاليفورنيا–الولايات المتحدة الأمريكية،وخصص مناطق خدمتها في جميع انجاء العالم company, the Washington post,1/9/2008

الفرع الأول

الأحكام التشريعية المتعلقة بالعقد المبرم بين محرك البحث و المستخدم

أولاً–الأحكام القانونية الواردة في القانون العراقي:

شركة الجوجل شركة متعددة الخدمات من توفير الإعلانات و خدمة البحث على الإنترنيت و إتاحة البريد الألكتروني (G mail) وتعبر طبيعة عمله تجارياً بالنسبة للشركة[١] و اما بالنسبة للمستخدم فتختلف حسب طبيعة استخدام هل هو تجاري او مدني،لذلك و بصورة العامة تكون القانون التجاري و قانون المدني العراقي مختصين بتنظيم نشاطات الشركة مع مستخدميها.و لكن القوانين العراقية تفتقر إلى أحكام خاصة بالعقد المبرم بين شركات توفير الخدمات عن طريق الإنترنيت و المستخدمين لذا يبقى لدينا الأحكام العامة لتنظيم العقود لنتخذها معياراً لبيان الأحكام التشريعية التي تخضع لها هذا النوع من العقود.وبالرجوع إلى الأحكام الواردة للعقد يتبين لنا أن قيام الشركة بعرض خدماتها في الشبكة العنكبوتية يعتبر من قبل دعوة إلى التعاقد وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة(٨٠) حيث جاء فيها (٢– اما النشر و الإعلان و بيان اخر متعلق بعروض أو بطلبات موجهة للجمهور أو للأفراد فلا يعتبر عند الشك إيجاباً و إنما يكون دعوة للتفاوض).[٢]

ولكي تنتج هذه الدعوة اثرها يجب التعبير عنها بطرق المقررة كي يصل إلى علم من وجهه إليه مبينا في ذلك النقاط الجوهرية في العقد المراد إبرامه في المستقبل.وتم بيان ذلك في سياسة الخصوصية لمحرك البحث الجوجل، وعلى الرغم من ان الدعوة إلى التفاوض أو التعاقد لايرتب في الأصل أثراً قانونياً فكل شخص حر في قطع المفاوضة في أي وقت يريد، على أن العدول عن المفاوضة قد يرتب مسؤولية من قطعها إذا اقترن العدول بخطأ [٣]وإستناداً على ماتقدم ليس بأمكان الشركة رفض ايجاب المقدم اليه من قبل أي شخص في خدمتي البحث و إنشاء البريد الإلكتروني إلا في حالة مخالفة الطلب المعيار التي وضعتها الشركة لتقديم خدماتها.أما بالنسبة للأهلية فأن نص المادة (١٨) من القانون المدني العراقي خضع الأهلية لقانون الدولة التي ينتمي اليها الشخص بجنسيته، أي إذا كان المستخدم عراقياً فان القانون العراقي هو المختص بتنظيم شؤن أهليته في العقد المبرم بينه و بين محرك البحث.

أما بالنسبة لقانون المختص بالنظر في المنازعات التي تنشاء عن هذا العقد فوفق القانون المدني العراقي و تحديداً في المادة (٢٥) اعطت الإختصاص لقانون الذي يختاره الطرفان لحكم علاقاتهم العقدية وفي حالة عدم وجود إتفاق يسري على الإلتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً، فإذا اختلفا يسري قانون الدولة التي يتم فيها العقد.وبالرجوع إلى بنود استخدام الموقع تبين لنا بأن محرك بحث جوجل قد صرح بأنه (لن تطبق محاكم في بعض البلاد قانون ولاية

---

١ .د.باسم محمد صالح،القانون التجاري،النظرية العامة–التاجر–العقود التجاريةوالعمليات المصرفية،منشورات دار الحكمة،مطبعة جامعة البغداد،بغداد،١٩٨٧،ص١١٤.

[٢] .لتميز بين الإيجاب و دعوة إلى تعاقد حيث يرمي كل منهما إلى إنشاء العقد ، و هذا من الوجه شبه ،غير أنهما يختلفان بخصوص طبيعتهما القانونية ، فإيجاب يعبر عن إرادة مباشرة إلى عقد فهو يوجه إلى طرف الآخر حتى إذا ما قبله قام العقد ،و لا يستطيع الموجب أن يتحلل منه أما دعوة إلى التعاقد فليست سوى وسيلة لحث من وجهت إليه على أن يتقدم لإبرام العقد ومثال ذلك عرض سلعة خالية من بيان ثمن فإن هذا دعوة إلى تعاقد..د.عبدالرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد،منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الثالثة الحديدة،٢٠٠٠،ص٢٢٠.

[٣] .والمسؤولية هنا ليست مسؤولية تعاقدية وانما مسؤولية تقصيرية أساسها الخطأ. د.جعفر محمد جواد الفضلي،الوجيز في عقد البيع،منشورات زين الحقوقية،بيروت ٢٠١٣،صص٤٥.

كاليفورنيا على بعض أنواع النزاعات. إذا كنت تقيم في بلد من تلك البلاد والذي يحظر فيه استخدام قانون ولاية كاليفورنيا، فسوف تسري قوانين بلدك على هذه النزاعات ذات الصلة بهذه البنود. بخلاف ذلك، توافق على تطبيق قوانين ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، باستثناء قواعد اختيار القانون في كاليفورنيا، على أية نزاعات ناجمة عن هذه البنود أو الخدمات أو متصلة بها. وعلى نحو مماثل، إذا كانت المحاكم في بلدك لا تسمح لك بالموافقة على نطاق السلطة أو محل نظر الدعوى في محاكم مقاطعة سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، فسيتم الاحتكام إلى نطاق السلطة ومحل نظر الدعوى المحلي في هذه النزاعات ذات الصلة بهذه البنود. بخلاف ذلك، فإن جميع المطالبات التي تنشأ عن أو تتعلق بهذه البنود أو الخدمات ستتم رفع دعاوى قضائية بشأنها بشكل حصري في المحاكم الفيدرالية أو محاكم الولاية في مقاطعة سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما توافق أنت وGoogle على نطاق السلطة الشخصي في تلك المحاكم.) أي ان اي نزاع يثور بين المستخدم ومحرك البحث يتم الفصل فيه بالطريقة المبينة في البنود الخدمة الموجودة في الصفحة الرئيسية في جوجل.

ثانياً– الأحكام القانونية الواردة في القانون الأمريكي:

بما أن محرك بحث جوجل قد أعطى الإختصاص التشريعي لقوانين ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن سياسة الخصوصية في محرك البحث هي بيان جميع نشاطات وتعاملتها مع مستخدمي الموقع،وبالنسبة للتشريعات الأمريكية بصورة عامة و قانون كاليفورنيا لحماية الخصوصية على الإنترنت.حول إعداد سياسة الخصوصية في أي من محركات البحث موحدة ،وعلى الكل التقييد بما جاء فيها.[1]

ووفق القانون المذكور على الشركة الإعلان عن سياستها الخصوصية في صفحتها الرئيسية ويجب أن تتضمن المعلومات الواردة أدناه:[2]

١.قائمة بفئة المعلومات الشخصية التي تقوم الموقع بجمعها.

٢.قائمة بفئة الأشخاص الآخرين (الطرف الثالث) الذي قد يتم مشاركة المعلومات التي تم جمعها عن المستخدم معه.

٣.تقديم إشعارات للمستخدم حول كيفية تغيير المعلومات المقدمة من قبل المستخدم.

٤.إعطاء وصف حول الإجراءات المتبعة في إشعار المستخدمين في حالة إجراء تغييرات على سياسة الخصوصية.

٥.تأريخ نفاذ سياسة الخصوصية أو التعديلات التي تم إجرائها.

وبالنسبة لشركة الجوجل قد التزمت بجميع البنود الواردة في القانون المذكور سابقاً.[3]فإن الصفحة قد أعلنت عن سياسة الخصوصية للموقع في صفحتها الرئيسية، وفي بنودها تم الإشارة إلى جميع الفقرات السابقة.

---

١. The California Online Privacy protection law (CAlOPPL),www.consumercal.org.

٢.د.فايزة دسوقي أحمد،سياسات الخصوصية في محركات البحث،دراسة تحليلة مقارنة،البحث منشور في مجلة دراسات المعلومات،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،العدد الخامس،مايو ٢٠٠٩،ص٥٥.

٣ .سنأتي على ذكر الفقرات السابقة في الفرع الثاني بالتفصيل.

الفرع الثاني

البنود التي أدرجتها الشركة كجزء من نظامها القانوني

أن العقد المبرم بين الشركة والمستخدم يبقى مصدراً رئيسياً لتنظيم العلاقة بين الطرفين وتحديد طبيعتها، بصورة عامة يعتبر عقداً رضائيا[١] و خاضعاً لمبدأ سلطان الإرادة،لذا يشترط لانعقادها توافق ارادة الطرفين على الشروط التي وضعتها الشركة مسبقاً، ومن تلك الشروط :

١.جمع وتخزين المعلومات عن المستخدم:

إن أول فقرة في سياسة الخصوصية هي بيان المعلومات التي تتم جمعها عن المستخدم،حيث صرحت الشركة، بأنها تقوم بجمع تلك معلومات بهدف توفير خدمات أفضل لجميع المستخدمين،بدءاً من التعرف على الأشياء الأساسية مثل اللغة التي تتحدثها وإنتهاء بأشياء أخرى أكثر تعقيداً مثل الاعلانات التي تراها الشركة أكثر فائدة بالنسبة لك،والأشخاص التي تهتم بأمرهم بدرجة أكبر من غيرهم على الأنترنيت أو مقاطع الفيديو التي تفضلها على اليوتيوب.[٢]

ويتم جمع تلك المعلومات بطريقتين:

أما عن طريق ما يقدمه المستخدم بمحض إرادته للشركة من المعلومات الشخصية وغير الشخصية،أو عن طريق قيام الشركة باكتشاف تلك المعلومات سواء من تحليل المعلومات التي تم تقديمها من المستخدم وعمل بيانات واحصائيات مستقلة عن ذلك المستخدم وصنع ملف له لدى الشركة للتعامل معه على هذا الأساس.وسواء تم تلك العملية من خلال المستخدم أو الشركة، للشركة الحق في استخدامها لتطوير خدماتها او كوسيلة لتقوية مركزه المالي، وبالتالي لا يمكن للمستخدم اعتراض على تلك الاستخدامات، الا ان ما سبق لايعني باي حال من الاحوال اساءة استخدام خصوصية المستخدم لاغراض تنافي مع طبيعة عمل المحرك أو فيما يخالف النظام العام والاداب.

٢.كيفية استخدام المعلومات:

حيث بينت الشركة بأن المعلومات التي تم جمعها عن المستخدم ،يتم إستخدامها في سبيل توفير خدمات الموقع وصيانتها وحمايتها وتحسينها،دون الرجوع إلى المستخدم،إما إذا تطلب الأمر مشاركة معلومات المستخدم لاغراض دعائية أو لمشاركتها مع طرف ثالث،فلا تتم الفصح عن المعلومات إلا في حالتين:

١.بموافقة المستخدم:

صرحت شركة الجوجل بأن معلومات المستخدم يتم الإفصاح للشركات والمؤسسات أو الأفراد خارج شركة(الجوجل)، بموافقة المستخدم وخصوصاً إذا كانت المعلومات المراد الإفصاح عنها معلومات شخصية حساسة.[٣]

وما تفتقر اليه سياسة الخصوصية هي الطريقة اللازمة لإبداء الموافقة على نشر أو مشاركة بيانته، و يتم ذلك عن طريق التأكيد على إيميل أخذ الإذن أو عن طريق وضع علامة في المكان المخصص (موافق).

١.على الرغم من أن خدمات الموقع يتم عرضها في صفحة الكترونية و يتطلب البدء بإستخدامها الموافقة على سياسة خصوصية الجوجل على أن العقد يبقى رضائياً و ليس شكلياً.د.محمد على عبده،دور الشكل في العقود،دراسة مقارنة،منشورات زين الحقوقية،بيروت–لبنان،ص٥٥.

٢. Look in- Privacy - Terms .www.google.com.

٣ . - Privacy - Terms .www.google.com.

٢.دون موافقة المستخدم:

بينت الشركة أن مشاركة المعلومات مع مشرفي النطاق[١]فيها، أو للمعالجة الخارجية،أو لأسباب قانونية لا تحتاج إلى موافقة المستخدم.[٢]

ومتى تم الموافقة على البنود الواردة في سياسة الخصوصية يبرم العقد صحيحاً ونافذا، وعلى الطرفين الالتزام بمحتويات العقد من الشروط.

-أثر التعديلات الواردة على سياسة الخصوصية بعد العقد:

إن شركة(الجوجل) شركة معلوماتية تنافسية،أي أنها في حالة تتطور دائم من حيث تقديم تطبيقات و خدمات للمستخدمين من جهة، وحماية نفسها من جهة أخرى، وذلك عن طريق إدراج شروط أو بنود إضافية في سياسة خصوصيتها بين الحين والآخر،ولنا أن نسأل عن القيمة القانونية للعقد المبرم بين الشركة والمستخدم إذا طراءت تغيرات على تلك شروط، صغيرة كانت أو جذرية؟

وللإجابة على ذلك السؤال يتوجب علينا أن نميز بين نوعين من التغييرات:

١.التغييرات الطفيفة في سياسة الخصوصية:

قد تبادر شركة الجوجل إلى إجراء تغييرات طفيفة على سياسة الخصوصية، وذلك لتزويد المستخدم بخدمات إضافية مثل تفسير أنواع المختلفة من المعلومات التي يتم جمعها عن المستخدم،أو منح أوصاف أكثر حول نشاطات قد يبدو غامضة للمستخدم،ففي هذه الحالات لاتؤثر تلك التغيرات على العقد المبرم بين الشركة والمستخدم ولا يجوز الاحتجاج بها للإفلات من المسؤولية القانونية في حالة الإخلال بالالتزامات العقدية سواء من قبل الشركة أو المستخدم.

---

[١]. إذا كانت تتم إدارة حسابك في Google بواسطة مشرف نطاق (على سبيل المثال، لمستخدمي Google Apps) فستكون لدى مشرف النطاق والموردين الذين يقدمون دعم المستخدم لمؤسستك إمكانية الدخول إلى معلومات حسابك في Google (بما في ذلك بريدك الإلكتروني والبيانات الأخرى). قد يتمكن مشرف النطاق مما يلي:

- عرض الإحصاءات المتعلقة بحسابك، مثل الإحصاءات المتعلقة بالتطبيقات التي تثبتها،
- تغيير كلمة مرور حسابك،
- تعليق إمكانية الدخول إلى حسابك أو إنهائها،
- الدخول إلى المعلومات المخزنة كجزء من حسابك أو الاحتفاظ بها،
- تلقي معلومات حسابك التزامًا بما يسري من قانون أو لائحة أو إجراء قانوني أو طلب حكومي واجب النفاذ.
- تقييد إمكانية حذف أو تعديل المعلومات أو إعدادات الخصوصية،Privacy .www.google.com.Terms -

[٢].سنأتي على بيان هذا الموضوع بالتفصيل في المبحث الثاني.

٢ .التغييرات الجذرية في سياسة الخصوصية:

متى تعمدت الشركة إجراء تغييرات من شأنها تعديل شروط الخصوصية بالكامل أو إضافة قيود على حرية المستخدم، أو السماح لنفسها بخرق خصوصية المستخدم بشكل مختلف عما سبق، فهنا يجب الحصول على موافقة المستخدم على التغييرات والإ تتسبب ذلك بفسخ العقد بين الطرفين،وأي إجراء يتم الاعتماد عليه بعد التغيير ودون أخذ موافقة المستخدم يعد باطلاً ولا يمكن الاعتماد عليه قانونيا،بل يعد هذا سبباً في إعطاء الحق للمستخدم لطلب التعويض عما أصابه من الأضرار نتيجة التغييرات الحاصلة في بنود العقد.

ويتضح مما سبق،أن شركة الجوجل قد أجاب على سؤالنا المطروح بطريقة غير مباشرة حيث جاء في سياسة الخصوصية:

(يجوز لنا تغيير سياسة الخصوصية من وقت لآخر، إلا أننا لن ننتقص من الحقوق التي تكفلها لك هذه السياسة بدون موافقة صريحة منك. كما سننشر أية تغييرات تطرأ على سياسة الخصوصية في هذه الصفحة، وإذا كانت التغييرات كبيرة، فسنقدم إشعارًا أكثر وضوحًا (بما في ذلك وبالنسبة إلى خدمات معينة، إشعارًا بالبريد الإلكتروني بالتغييرات التي جرت على سياسة الخصوصية). وسنحتفظ أيضًا بالإصدارات السابقة من سياسة الخصوصية هذه في أرشيف لمراجعتها.)

المبحث الثاني

الأثار القانونية المترتبة عن العقد المبرم بين محرك البحث والمستخدم

بمجرد إبرام العقد بين محرك البحث و المستخدم يترتب عليه التزامات و حقوق لطرفي العقد و حتى لو كانت التزامات محرك البحثكبيرة جداً بحيث يقترب العقد من العقود الملزمة لجانب واحد،إلا أن المستخدم يقع عليه عدة التزامات يجب الوفاء بها وفق العقد المبرم بينهما.

ومن التزامات المستخدم إدخال كلمة المفتاح في شريط اليحث و استخدام الموقع للغرض المعد له كما يلتزم محرك البحث بتوفير معلومات كافية عن الموضوع الذي يسأل عنه المستخدم أولاً والحفاظ على خصوصية المستخدم ثانياً،و هذا الالتزام الأخير من التزامات الأساسية في عقد تقديم المعلومات، وفي المقابل لمحرك البحث صلاحيات إستخدام رصيده من المعلومات التي تم جمعها عن المستخدمين لإغراض استثمارية أو استجابة للطلبات القضائية.

وبما أن نخصص هذا المبحث للتكلم عن التزامات المستخدم في المطلب الأول، فيما نخصص المطلب الثاني للتكلم عن التزامات محرك البحث و حقه للإفصاح عن معلومات المستخدم.

المطلب الأول

التزامات المستخدم

تصرح جوجل في بنود خدماتها (نشكرك على استخدام منتجاتنا وخدماتنا (والتي يشار إليها لاحقًا بـ "الخدمات"). الخدمات تقدمها شركة) .Google Inc التي يشار إليها لاحقًا باسم ("Google" والتي يقع مقرها في ١٦٠٠ Amphitheatre Parkway, Mountain View, CA 94043, United States

باستخدام خدماتنا، فإنك توافق على هذه البنود. الرجاء قراءتها بعناية.خدماتنا شديدة التنوع، لذا قد تسري أحيانًا بنود أو متطلبات إضافية للمنتجات (بما في ذلك متطلبات العمر). وستكون البنود الإضافية متوفرة مع الخدمات ذات الصلة، كما تصبح تلك البنود الإضافية جزءًا من اتفاقيتك معنا إذا استخدمت تلك الخدمات.) و من هذا التصريح يتبين لنا بأن الشركة لم يحدد حق البحث في محركها بشخص معين أي أن بأمكان كل شخص في أي مكان في العالم إستخدام الموقع للإستفادة من خدمة البحث ،بشرط أن يقوم هذا الشخص بأستخدام الموقع فعلياً و الإمتناع عن إساءة إستخدام الموقع، وهذا ما نبينه في هذا المطلب من خلال تقسيمة إلى فرعين نخصص الفرع الأول للإلتزام المستخدم بإدخال كلمة المفتاح ، والفلرع الثاني نخصصه للتكلم عن إمتناع المستخدم عن إساءة إستخدام الموقع

الفرع الأول

التزام المستخدم بإدخال كلمة المفتاح

كما سبق و بيناً بأن محرك بحث جوجل عبارة عن صفحة الإلكترونية تعرض خدمة توفير المعلومات للمستخدم و ذلك عن طريق الزحف في مواقع الويب المختلفة و فهرسة معلومات تلك الصفحات لأضهارها كنتيجة بحث طولب من قبل مستخدم معين، ولكي يقوم محرك البحث بهذه العملية يتوجب على المستخدم إدخال الكلمة أو موضوع المراد البحث عنه، وعلى المستخدم مراعات الخطوات الآتية في في إدخال كلمة المفتاح:

١.لغة الإدخال:

أن شركة جوجل قد برمج نفسه للتعرف على أكثر من مئة لغة عالمية،فعلى المستخدم إختيار أحد تلك اللغات في إدخال كلمة المفتاح.

٢.طريقة إدخال:

إدخال كلمة المفتاح في جوجل تكون بعدة طرق إما عن طريق الكتابة في شريط البحث، أو التكلم من خلال مكبر شريط البحث أو إدخال صورة المراد الإستفسار حوله.

٣.إعطاء الأمر ببدء عملية البحث:

و بعد ظبط الخطوات السابقة على المستخدم الكبس على أيقونة البحث لكي يبدء محرك البحث بعمله.

وبعد هذه الخطوات يقوم محرك البحث بعرض عدد كبير من الصفحات التي تحتوي كلمة المفتاح للمستخدم لجزء من تنفيذ التزاماته العقدية.كما حدد ذلك في بنود خدمته (إننا نقدم خدماتنا باستخدام مستوى معقول تجاريًا من المهارة والعناية ونأمل أن تستمتع باستخدامها. ولكن هناك أشياء معينة لا نعدك بها بشأن خدماتنا.

ما لم تحدد صراحة هذه البنود أو البنود الإضافية خلاف ذلك، لا تتعهد Google أو موردوها أو موزعوها بأي التزامات خاصة حول الخدمات. على سبيل المثال، لا نقدم أي التزامات بخصوص المحتوى ضمن الخدمات أو الوظائف المحددة للخدمات أو بخصوص موثوقيتها أو توافرها أو قدرتها على تلبية احتياجاتك. إننا نقدم الخدمات "كما هي. "

تضع بعض نطاقات السلطة القضائية ضمانات معينة، مثل الضمان الضمني لمطابقة الأوصاف والصلاحية لغرض معين وعدم الانتهاك. ووفقًا للحد الذي يسمح به القانون، نستثني جميع الضمانات)، كما حددت الشركة نطاق مسؤوليتها عن كل مايطراء على استخدام المستخدم للصفحات المعروضة كما جاء فيها (بالقدر الذي يسمح به القانون، لن تكون Google وموردوها وموزعوها مسؤولين عن أي بيانات أو إيرادات أو أرباح مفقودة أو خسائر مالية أو أضرار غير مباشرة أو خاصة أو لاحقة أو اتعاظية أو تأديبية.

ووفقًا للحد الذي يسمح به القانون، تقتصر المسؤولية الكلية لـ Google وموريدها وموزعيها عن أي مطالبات بموجب هذه البنود، بما في ذلك أي ضمانات ضمنية، على المبلغ الذي دفعته لنا لاستخدام الخدمات (أو إذا اخترنا، تقديم الخدمات مرة أخرى إليك)

في جميع الحالات، لن تكون Google وموردوها وموزعوها مسؤولين عن أي خسارة أو ضرر لا يمكن التنبؤ به على نحو معقول

إننا ندرك أنه في بعض البلاد، قد تكون لديك حقوق قانونية كمستهلك. إذا كنت تستخدم الخدمات لغرض شخصي، فليس هناك شيء في هذه البنود أو في أي بنود إضافية ما يقيّد أي حقوق قانونية للمستهلك لا يجوز التنازل عنها بموجب عقد.)

الفرع الثاني

التزام المستخدم بإمتناع عن إساءة إستخدام الموقع

جاءت في البنود الخدمة لمحرك بحث جوجل (لا تسئ استخدام خدماتنا. على سبيل المثال، لا تتدخل في خدماتنا أو تحاول الدخول إليها باستخدام وسيلة بخلاف الواجهة والإرشادات اللتين نقدمهما. يجوز لك أن تستخدم خدماتنا وفقًا لما يسمح به القانون فقط، بما في ذلك القوانين واللوائح السارية للرقابة على التصدير وإعادة التصدير. يجوز أن نعلق أو نوقف تقديم خدماتنا إليك إذا كنت غير ملتزم ببنودنا أو سياساتنا، أو إذا كنا نحقق في شبهات حول إساءة تصرف من جانبك.

لا يمنحك استخدام خدماتنا ملكية أي حق من حقوق الملكية الفكرية في خدماتنا أو المحتوى الذي تدخل إليه. لا يجوز لك استخدام محتوى من خدماتنا إلا بعد الحصول على إذن من مالك المحتوى، أو إذا كان القانون يسمح لك بذلك. وهذه البنود لا تمنحك الحق في استخدام أية علامة تجارية أو شعارات مستخدمة في خدماتنا. لا تزل أو تحجب أو تبدل أي إشعارات قانونية يتم عرضها في خدماتنا أو معها.

تعرض خدماتنا بعض المحتويات التي لا تتبع .Google وتقع مسؤولية هذه المحتويات على عاتق الكيان الذي أتاحها فقط. يجوز لنا مراجعة المحتوى من أجل تحديد ما إذا كان غير شرعي أو مخالفًا لسياساتنا، ويجوز أن نزيل أو نرفض عرض المحتوى الذي نعتقد بشكل معقول أنه مخالف لسياساتنا أو للقانون. ولا يعني هذا بالضرورة أننا نراجع المحتوى، لذا، يرجى عدم افتراض أننا نراجعه.

في ما يتعلق باستخدامك للخدمات، يجوز أن نرسل إليك إعلانات الخدمات ورسائل إدارية ومعلومات أخرى. يمكنك تعطيل بعض تلك المراسلات.) وبهذه الطريقة حددت محرك البحث كيفية إستخدام الموقع من قبل المستخدم ، ويترتب الإخلال بهذا التزام المسألة القانونية للمستخدم .

المطلب الثاني

التزامات محرك بحث جوجل وحقوقها

تصرح شركة جوجل بأن مهمتها (هي تنظيم المعلومات حول العالم وتسهيل الوصول إليها والاستفادة منها عالميًا) و لتنفيذ هذه المهمة التزمت الشركة نفسها بتقديم معلومات متنوعة عن كلمة مفتاح[١] والحفاظ على خصوصية المستخدم خلال عملية البحث، كما لها الحق في

غستخدام المعلومات التي جمعها عن المستخدم،وتماشياً مع ذلك نتطرق إلى التزامات شركة جوجل و حقوقها من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الفرع الأول للإلتزامات الشركة و في الفرع الثاني نتكلم عن حقوق الشركة.

الفرع الأول

التزامات محرك البحث

وفق العقد المبرم بين محرك البحث و المستخدم يلتزم محرك ةالبحث بالتزامين رئيسين و هما التزام بتوفير المعلومات عن كلمة المفتاح، والتزام بالحفاظ على خصوصية المستخدم.

أولاً:توفير المعلومات عن كلمة المفتاح:

أولى الألتزامات التي تقع على عاتق جوجل هي توفير المعلومات الكافية حول الكلمة التي تم إدخالها من قبل المستخدم في شريط البحث، والتي تأخذ صيغة السؤال، فإذا قام المستخدم بإدخال كلمة (Apple) يتوجب على محرك البحث تقديم خيارات متعددة للمستخدم من صفحات الويب ذكرت فيها كلمة (Apple) سواء كانت تلك الصفحات تقنية تهتم بمنتجات شركة آبل أو صفحات متعلقة بفاكهة التفاح، ولكن يثور سؤال في هذه الحالة، ما هو ضمانات المستخدم بأن محرك البحث يقوم بتنفيذ التزامه هذا؟

و للإجابة على هذا السؤال يتوجب علينا بيان طبيعة التزام محرك البحث هل هو التزام بتحقيق النتيجة أو التزام ببذل العناية.

يتميّز التزام بتحقيق النتيجة عن التزام ببذل العناية، هو يقوم علي اختلاف الغاية في كل نوع عنه في الآخر. فعندما يفرض الالتزام علي المدين تحقيق نتيجة قانونية محددة فإننا نكون أمام التزام بتحقيق نتيجة أي ببلوغ غاية. وعلي العكس عندما لا يفرض الالتزام علي المدين سوي أن يبذل ما في وسعه من وسائل للوصل إلي أكبر قدر من الهدف المنشود فإننا نكون أمام لذلك يكون التساؤل حول : متي يكون الالتزام التزاما ببذل عناية؟ وفي إجابة علي هذا السؤال نضع عدة مؤشرات.
المؤشر الأول : أن الالتزام يبذل عناية غير وارد إطلاقا عندما نكون بصدد التزام باعطاء، كالالتزام بدفع مبلغ من النقود، وكذلك الحال في الالتزام بالامتناع عن عمل. ففي هاتين الحالتين يكون الالتزام بالضرورة التزاماً بتحقيق نتيجة .
المؤشر الثاني : في شأن الالتزام بأداء عمل، وهنا يكون التساؤل. وهنا يحتمل الأمر أن يقع في منطقة الالتزام بتحقيق نتيجة، أو علي العكس، في منطقة الالتزام ببذل عناية .

١(Key world)كلمة المفتاح هي الكلمة التي يتم إدخالها من قبل المستخدم في شريط البحث.

وفي البحث عن معيار للتمييز قيل بمعيار الاحتمال ومعناه أنه إذا كانت نتيجة تنفيذ المدين لالتزامه تتوقف علي عناصر تخرج عن سيطرة هذا المدين فإن الالتزام يكون هنا التزاما ببذل عناية، كما هو الحال في التزام الطبيب بعلاج المريض وشفاؤه . التزام ببذل عناية .

وعند تدقيق طبيعة عمل محرك البحث يتبن لنا بأن التزامه،التزام ببذل العناية حيث أن عملية البحث يتوقف على عدة عوامل خارجة عن إرادة محرك البحث، ومن تلك العوامل ،الكلمات التي يقوم المستخدم بإدخالها في شريط البحث و مدى شيوع تلك الكلمة أو وجود معلومات كافية حوله، و في حالة عدم وجود نقص في معطيات السابقة على محرك البحث تنفيذ التزامه والإ تعرض للمسائلة القانونية كما حصل في قضية (لورين روزنبيرغ) حيث قامت برفع دعوى قضائية في عام ٢٠١٠ ضد شركة "جوجل" زاعمة بأن برنامج "خرائط جوجل" تسبب في تعرضها إلى حادث سيارة , بعدما تتبعت الاتجاهات التي أرشدها إليها البرنامج على إحدى الطرق السريعة في ولاية نيفادا الأميركية وقال محام "لورين" إن الشركة مسؤولة عن إصابتها , إذ أن البرنامج لم يلفت انتباهها إلى عدم وجود رصيف مخصص للمشاة في ذلك الشارع وطالب محرك البحث الشهير بدفع ما يزيد على مئة ألف دولار كتعويض.[١]

كما قد تقع المسؤولية على محرك البحث ليس نتيجة تقصيره في تنفيذ التزامه مع المستخدم وإنما من قبل الطرف الثالث مزود المعلومات حيث في حالة عدم عرض صفحات تحتوي على كلمات المفتاح للمستخدمين بإمكان اصحاب الإعلانات التي تم إهمالها مقاضاة جوجل.[٢]

ولكن يجب الإشارة إلىى صعوبة إثبات تقصير محرك البحث في توفير معلومات الكافية، و ذلك لعدم وجود من يقاس به محرك بحث جوجل من جهة و الوقوف على كمية معلومات المتوفرة لدى المحرك في الوقت الذي تم فيه السؤال من قبل المستخدم، وتكون تلك المهمة مستحيلة بالنسبة لمستخدم في العراق حيث يوجد نقص كبير في التشريعات متعلقة بمحركات البحث.

ثانياً:الإلتزام بالحفاظ على خصوصية المستخدم:

على الرغم من أن الالتزام بالحفاظ على الخصوصية من الالتزامات القانونية أي انها تترتب عن العقد حتى لو لم يتم الإتفاق بين الطرفين على ذلك.ولكن (جوجل)كان حريصاً جدا في وضع بنود متعلقة بالخصوصية في موقعها وذلك تلافياً لوقوع اللبس في حالات خرق الخصوصية.

و التزام بالحفاظ على الخصوصية من الالتزامات الرئيسية الناتجة عن العقد المبرم بين محرك البحث والمستخدم ، أسوة بالعقود التي تتطلب من أحد العاقدين إدلاء بمعلومات شخصية عن حياته أو طبيعة عمله أو أي جانب من نشاطه،أو أن تنفيذ العقد يؤدي إلى الحصول على تلك المعلومات.

ولبيان الأحكام المتعلقة بالخصوصية وكيفية الحفاظ عليها نتكلم عن الأحكام القانونية المتعلقة بالخصوصية، كما نتكلم عن بنود الاتفاقية الواردة في وثيقة خصوصية لمحرك البحث الجوجل.

[١] http://searchengineland.com/woman-follows-google-maps-walking-directions-gets-hit-sues-43212

[٢] GASSER, URS (2006) "REGULATING SEARCH ENGINES: TAKING STOCK AND LOOKING AHEAD," Yale Journal of Law and Technology: Vol. 8: Iss. 1, Article 7.
Available at: http://digitalcommons.law.yale.edu/yjolt/vol8/iss1/7

أولاً:الأحكام التشريعية المتعلقة بالخصوصية:

إن الحق في الخصوصية من الحقوق التي لاقى عناية دولية قبل العناية التشريعية،فنجد أن الأمم المتحدة وفي البند الثاني عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص على (لايجوز تعريض أي شخص للتدخل التعسفي في خصوصياته أو في شؤونه.....)، وتم التأكيد على ذلك من خلال رسالة موجهة لجميع دول الأعضاء بضرورة إدراج التشريعات المتعلقة بالحفاظ على خصوصية الأفراد في العصر الإلكتروني.[١]

و إلى جانب العناية الدولية نجد بأن تشريعات أغلبية الدول تتضمن قواعد قانونية تنظم كيفية الحفاظ على خصوصية الأفراد مكن الإنتهاكات غير المشروعة أو الحد من تعريض الخصوصية إلى الكشف بحجج قانونية،ومن أبرز تلك التشريعات الدستور الأمريكي حيث جاء في التعديل الرابع من الدستور:(إن حق الناس بأن يكونوا بأمان، بأشخاصهم، ومنازلهم، وأوراقهم، ونشاطهم، ضد التفتيش غير المعقول والاحتجاز، لن يمكن التعدي عليه، ولن يصدر أمر اتهام إلا بسبب واضح، مدعوم بقسم أو إثبات، ويصف بشكل دقيق المكان المطلوب تفتيشه، والأشخاص الذين سيتم احتجازهم، والأشياء التي سيتم مصادرتها)[٢]، وفي قانون كاليفورنيا لحماية الخصوصية في شبكات الألكترونية حيث حدد كيفية وضع شروط المتعلقة بالخصوصية لكي يتسنى للمستخدم الإطلاع على حقوقه والتزاماته قبل التنازل عنها صراحتاً أو ضمناً.[٣]و في قانون حماية خصوصية الإلكترونية للأطفال حيث مُنِع كشف أي معلومات عن من لم يبلغ (١٣) من العمر إلا لضرورة قِصوى و بموافقة من ينوبونه عنه قانوناً.[٤]

أما المشرع الفرنسي قد أصدر في ١٩٧٨ القانون رقم (٧٨-١٧) المتعلق بالمعالجة الإلكترونية للبيانات الرسمية الذي تتضمن حماية البيانات الشخصية المرتبطة بالحياة الخاصة للأفراد، فضلاً عن وجود نصوص قانونية في قانون العقوبات الفرنسي متعلقة بجرائم إنتهاك خصوصية الأفراد.[٥]

أما بالنسبة للقانون العراقي والذي هو مدار بحثنا، فعلى الرغم من وجود قوانين خاصة بالمسائل الإلكترونية، الإ أن الحق في الخصوصية من الحقوق المصانة للأفراد سواء في الدستور أو التشريعات العراقية، حيث جاء في الدستور العراق لسنة (٢٠٠٥) وفي المادة (١٧) منها(١. لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين ، والآداب العامة)

أي أن الدستور العراقي على رغم من إقرارها بالحق في الخصوصية للفرد إلا أنه حق ليس بمطلق وأنما قيده بمعيار تعرضه مع حقوق الآخرين أو الآداب العامة، هذا ما يعطي الشرعية لمشاركة معلومات المستخدم مع طرف ثالث في حالة ما إذا تعارض الحفاظ على خصوصية المستخدم مع حقوق الطرف الثالث أو حتى مع حقوق الشركة نفسها.

وفي المادة (٢٨) نص الدستور على (حرية الاتصالات و المراسلات البريدية و البرقية و الهاتفية و الإلكترونية و غيرها مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها، أو الكشف عنها، إلا لضرورة قانونية و أمنية، وبقرار قضائي).

١General Assembly Resolution 68/167(The right to privacy in the digital age .www.un.com

٢ .Constitution of the United States.

٣. The California Online Privacy protection law (CAlOPPL),www.consumercal.org.

٤ the children's online privacy protection law,www.consumercal.org.

٥.د.سوزان عدنان الأستاذ،انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت،بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد٢٩، العدد الثالث، ٢٠١٣،ص٤٣٧.

على الرغم من أن النص يبدو في ظاهره أنه في صالح المستخدم،إلا أنه يجيز التنصت و مراقبة المستخدم إذا كان الهدف من وراء ذلك لضرورة قانونية أو أمنية، وهذا قد يعطي الشركة الصلاحية في تنصت على المستخدم أو محاولة جمع معلومات لم يتم الإدلاء بها طوعياً. وهذا أمر في غاية الخطورة لأن شركة (الجوجل) من الشركات المعلوماتية الخبيرة في مجال الإلكترونيات و باستطاعتهم الحصول على معلومات عن المستخدم بشتى الطرق.

أما على نطاق التشريعات العادية، فإن المشرع العراقي قد قام بتصنيف تصرفات الإنسان حسب عمره، حيث يعتبر تصرفات من لم يبلغ السابعة من العمر باطلاً ولو إذن له الولي[1]، وتصرفات الصغير المميز موقوفاً على إجازة الولي إذا كانت دائرة بين النفع والضرر[2]، وهذا هو طبيعة العقد المبرم بين المستخدم و محرك البحث، ونافذاً إذا أكمل (١٨) عشرة دون عوارض الأهلية[3].

و يبدو لنا أن صلاحية المستخدم في إبرام عقدٍ مع شركة (الجوجل) مقيد بالتدرج الوارد في القانون المدني المتعلق بصحة تصرفات المستخدم، وبالتالي يؤثر هذا التدرج على حق الشركة في جمع المعلومات عن المستخدم أو حتى مشاركتها مع طرف الثالث.

أما على صعيد التشريعات الجزائية، فنجد أن قانون العقوبات ومن خلال المادة(٤٣٧) منه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.....كل من علم بحكم وظيفته أو صناعته .....بسر فأفشاه في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، أو أستعمله لمنفعته أو منفعة شخص آخر، ومع ذلك فلا عقاب إذا أذن بإفشاء السر صاحب الشأن فيه أو كان إفشاء السر مقصوداً به الإخبار عن جناية أو جنحة).

من خلال الإطلاع على المادة يتبين لنا بأن إفشاء السر جريمة معاقب عليها وفق القوانين الجزائية متى تم تلك الإفشاء دون رضى المتضرر من تلك الحادثة، أي على شركة (الجوجل) الحفاظ على الأسرار والمعلومات التي جمعها عن المستخدمين من الإفشاء، ولكن في حالة وجود وثيقة الخصوصية المعدة مسبقاً من قبل الشركة قد تم أخذ الإحتياطات اللازمة للتملص من هذا النوع من المسؤولية حيث تتضن الوثيقة إعلام المستخدم وبصورة صريحة عن الحالات التي يتم فيها مشاركة معلوماته مع طرف ثالث.

إن النص السابق لم يكتفِ بتجريم الفعل وإنما نص على الحالات التي يجب على الشخص إفشاء السر بصورة وجوبية وذلك في حالة إذا كانت المقصود من وراء ذلك منع جريمة، أو بأمر قضائي، وهذا تتيح فرصة أمام شركة الجوجل التصرف بالحرية في مراقبة المستخدم ومشاركة معلوماته مع طرف ثالث إستجابة لضروف قانونية.

خلاصة القول أن المستخدم له الحق في الحفاظ على الخصوصية ولكن في نطاق ضيق بما لايخالف النصوص القانونية السابقة،ومتى تم خرق خصوصيته له الحق في التجاء إلى القضاء، وشركة جوجل قد واجه عدة دعاوي قضائية في المسائل المتعلقة بالخصوصية ومنهادعوى البنك روكي الجبل ضد شركة جوجل ، حيث ترتب عليه صدور قرار من محكمة مقاطعة الولايات المتحدة للمنطقة الشمالية من ولاية كاليفورنيا بتعويض المدعي بما أن جوجل اضطرت إلى الكشف عن معلومات الحساب من مستخدم Gmail الذي كانت قد أرسلت عن طريق الخطأ على معلومات حساسة من البنك جبال روكي.[4]

١.المادة (٩٦) من القانون المدني العراقي الرقم (٤٠) لسنة (١٩٥١).

٢.المادة (٩٧) من القانون المدني العراقي.

٣.المواد (١٠٦) و (١٠٧) و (١٠٨) من القانون المدني العراقي.

٤. دعاوي ضد شركة جوجل موجودة علىhttps://en.wikipedia.org/wiki/Google_litigation .

ثانياً:البنود الإتفاقية المتعلقة بالحفاظ على الخصوصية:

إن شركة (الجوجل) وكاستجابة لأحكام قانون كاليفورنيا لحماية الخصوصية الإليكترونية، قد قامت بوضع سياسة الخصوصية وهي عبارة عن بيان يدرجه محرك البحث،ويوضح فيه سياسته المتعلقة بقضايا خصوصية المستخدمين.[١]ويقابل بها المعنى شروط المتفق عليها بين طرفي العقد.

وأثناء الاطلاع على البنود الواردة في سياسة الخصوصية تبين لنا بأن الوثيقة تتضمن عدة محاور حول التزامات الشركة بالحفاظ على خصوصية المستخدم ومنها:

١.بيان أهمية الخصوصية:

حيث جاء في بداية سياسة الخصوصية (عند استعمال خدماتنا،نريد منك أن تكون على بينة عن كيفية استخدامنا للمعلومات و الطرق التي يمكن من خلالها حماية خصوصيتك).[٢]

وكانت الشركة صريحة و جدية في محاولة تحذير المستخدم ليكون هو الرقيب على ما يخص حياته و يكون الحامي الأول لخصوصيته، وأن لايقوم بإتاحة الفرصة أمام الشركة أو الغير للإطلاع على حياته الخاصة ومعلوماته الشخصية.

٢.بيان المعلومات التي يتم جمعها عن المستخدم:

الخطوة الثانية في سعي الشركة للحفاظ على السرية تتمثل في إطلاع المستخدم على نوعية المعلومات التي يتم جمعها عن المستخدم[٣]، لكي يكون المستخدم على علم بكيفية التعامل مع المعلومات التي يقوم هو بإدخالها للموقع أو التي تقوم الموقع بجمعها دون علم المستخدم و تصنيفها وتشمل تلك المعلومات :معلومات عن الجهاز المستخدم من حيث طراز الجهاز و إصدار نظام التشغيل و معرفات الأجهزة الفريدة، ومعلومات عن شبكة الجوال بما في ذلك رقم الهاتف، و يتم أيضاً جمع معلومات لسجل المستخدم الشخصي،مثل طلبات البحث و معلومات السجل الهاتفي، مثل رقم الهاتف و رقم الطرف المتصل و أرقام إعادة التوجيه و وقت المكالمات و تأريخها و مدة المكالمات و معلومات توجيه الرسائل القصيرة و أنواع المكالمات، كما يتم حفظ بروتوكل الإنترنيت، كما يتم حفظ المعلومات عن موقع المستخدم الفعلي.

٣.بيان كيفية استخدام معلومات التي تم جمعها عن المستخدم:

بينت شركة الجوجل كيفية التعامل مع بيانات المستخدم سواء في إستخدام المعلومات في سبيل توفير خدمات و صيانة الموقع و حمايته و تحسينه وعمل إحصائيات عن اهتماماته و إستخدامه للموقع .

٤.إتاحة الفرصة أمام المستخدم للدخول إلى معلوماته الشخصية وتعديلها:

و تتمثل هذه الخدمة في إتاحة الفرصة أمام المستخدم الذي أدخل معلومات خاطئة في الموقع أو حصل تغير في معلوماته الشخصية أن يستطيع الدخول إلى معلوماته لتحديثها أو حذفها، ولكن الموقع أشار إلى أنه على الرغم من توفر هذه الخدمة إلا أن من حق الموقع الاحتفاظ بمعلومات المعدة في سجلك الشخصي أما لأغراض تجارية أو قانونية.

١.د.فايزة دسوقي أحمد،مصدر سابق،ص٥٠.

[٢] privacy,www.google.com.

[٣].privacy,www.google.com.

٥.بيان المعلومات التي تفصح عنها الشركة:

صرحت الشركة بأن معلومات المستخدم لا يتم الإفصاح عنها إلا في الحالات المبينة في سياسة الخصوصية سوا بموافقة المستخدم أو حتى دون موافقته في الحالات المبينة في الوثيقة.[١]و كل ذلك للحول دون وقوعها في دائرة إتهام بخرق خصوصية مستخدمين ومواجهة دعاوي القضائية.

الفرع الثاني

حق محرك البحث في الإفصاح عن معلومات المستخدم

إن عقد المبرم بين جوجل والمستخدم ترتب حقاً للشركة بالانتفاع من المستخدم عن طريق استخدام مباشر للمعلومات المشتركين أو مشاركتها مع طرف ثالث.

وبينت جوجل أن الإفصاح عن معلومات المستخدم لا تتم إلا لحالات تم بيانها في سياسة الخصوصية وذلك في حالتين:

أما بموافقة المستخدم أو دون موافقته.ولبيان تلك حالتين نقسم المطلب الى فرعين نخصص الفرع الأول للتكلم عن حالة إفصاح عن معلومات المستخدم بموافقته، أما في الفرع الثاني نتكلم عن حالة إفصاح عن معلومات المستخدم دون موافقته.

أولاً:الإفصاح عن معلومات المستخدم بموافقته:

بينت جوجل ومن خلال سياستها الخصوصية بأن معلومات المستخدم الشخصية للشركات أو المؤسسات أو الأفراد خارج الجوجل تكون بموافقة المستخدم،كما بينت الموافقة للإفصاح عن معلومات شخصية عن المستخدم.

ولعل أبرز حالات مشاركة المعلومات يتم عن طريق قيام الشركة بإبرام عقد تقديم المعلومات مع شركات ربحية لتقديم معلومات عن المستخدميم مقابل عمولة معينة للشركة،ومثال ذلك قيام شركة الجوجل بأبرام عقد مع شركات صنع الأدوية المنحفة بعرض إعلان الشركة في صفحة المستخدمين المهتمين بالحفاظ على الشكل أو الذين يبحثون عن حلول للتنحيف.[٢]

أو عمل إحصائيات عن المستخدمين المهتمين بقضية معينة لإرسال إعلان المؤسسة التي تراعي القضية أو تهتم بجمع مال للتبرع لفئة معينة.[٣]

و الإفصاح في الحالات المشار إليها سابقاً يجب أن يكون بموافقة المستخدم، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماهي طبيعة أخذ الموافقة؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أن نفرق بين نوعين من المستخدمين في محرك البحث الجوجل، المستخدم عن طريق البريد الألكتروني، والمستخدم الخفي.

١.سنأتي على شرح هذه الفقرة بالتفصيل في الفرع الثاني.

2. adwords/www.google.com

٣.بين الجوجل في سياستها الخصوصية بأنك لو كنت تزور وبشكل متكرر مواقع ويب ومدونات عن زراعة الحدائق،يمكن أن ترى إعلانات ذات صلة بزراعة الحدائق أثناء تصفح www.google.comالويب ،سياسة الخصوصية المتوفرة في الموقع الرسمي لشركة الجوجل .

١.المستخدم عن طريق البريد الإلكتروني: وهو شخص يملك مسبقاً بريد(الجيميل) التابع لشركة الجوجل و هذا المستخدم يتم أخذ موافقته عن طريق إرسال بريد إلكتروني له و إعلامه برغبة الشركة في الإفصاح عن معلوماته لجهة معينة، وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن البريد اسم الجهة التي يراد مشاركة المعلومات معها ونوع معلومات إضافة بالغرض وراء طلب تلك المعلومات من قبل الجهة الثالثة، و يجب على الشركة أن تمتنع عن المشاركة لحين قيام المستخدم بالموافقة الصريحة على هذا الطلب، سواء عن طريق إرسال بريد إلكتروني من قبل المستخدم أو إتباع الإجراءات المتبعة في البريد.

٢.المستخدم الخفي:

وهو عبارة عن شخص يستخدم صفحة (الجوجل) مباشرة دون الدخول في الموقع عن طريق البريد الإلكتروني، وهذا الشخص قد يبدو في ظاهر الأمر أنه لا يقوم بإدخال معلومات شخصية مع شركة الجوجل و لكن يجب أن يتم أخذ موافقته إذا أرادت الشركة مشاركة معلومات حساسة عنه مع طرف ثالث، كعنوان بروتوكل الإنترنيت للشخص لأنها معلومات قد تسهل التعرف على المستخدم عن طريق استخدام تلك المعلومات.

ولكن كيفية أخذ معلومات تلك المستخدم تختلف بحيث قد تبادر الشركة بإدراج إيقونة على سطح الصفحة تطالب بإبداء الموافقة من قبل المستخدم بمشاركة معلوماته مع طرف ثالث مع بيان وجه المشاركة والغرض من وراء طلب المعلومات من قبل الجهة الثالثة.

وعلى كل حال و على الرغم من إختلاف مستخدمي الصفحة، يجب مراعات الأحكام القانونية بصحة موافقة مستخدم حسب قانون الدولة التي ينتمي هذا الشخص بجنسيته.[١]كما يجب مراعاة قانون حماية الخصوصية الإلكترونية للأطفال في مشاركة معلومات من لم يبلغ (١٣) من العمر.

ثانياً: الإفصاح عن معلومات المستخدم دون موافقته:

أن معلومات المستخدم يتم مشاركتها دون الحاجة إلى موافقته في الحالات الآتية:

١.مع مشرفي النطاق في شركة (google):

وهذه حالة مقتصرة على حسابات الجوجل التي تتم إدارته بواسطة مشرف النطاق[٢]، فستكون لدى مشرف النطاق و الموردين الذين يقدمون دعم المستخدم للمؤسسة إمكانية الدخول إلى معلومات الحساب دون ضرورة موافقة المستخدم ويشمل طبيعة عملهم، عرض إحصاءات متعلقة بحساب المستخدم،أو تغير كلمة المرور، أو المعلومات التي تم تغييرها.[٣]

٢. للمعالجة الخارجية:

إن شركة الجوجل متعدة الفروع، لكون استهدافه العالم كحقل تقديم خدماته، وفي مناطق متعددة، غير الولايات المتحدة ، ولذلك يتم التعاون مع شركات أو مؤسسات أخرى غير(الجوجل) لمعالجة بيانات المستخدمين أو استمرار بتقديم خدمات.

وفي حالة إشتراك معلومات المستخدمين مع شركات أو مؤسسات تابعة للشركة أو المساهة معها، لاتحتاج الشركة لأخذ موافقة المستخدم لهذه العملية، ولكنها تتعهد بالمقابل الالتزام بساسة الخصوصية المعلن عنها في صفحة الجوجل.

١.نص المادة (١٨) من قانون المدني العراقي.(أهلية تسري عليها قانون الدولة التي ينتمي إليها الشخص بجنسيته).

٢.ويشمل مستخدمين الذين يستخدمون تطبيقات الجوجلGoogle Apps .

٣ .www.google.com, privacy.

٣.لأسباب قانونية:

و أخيراً وليس أخراً يتم مشاركة معلومات المستخدم ودون رضائه، لأسباب قانونية، حيث نصت سياسة الخصوصية في هذا الشأن :

(سيتم مشاركة المعلومات الشخصية مع شركات أو المؤسسات أو الأفراد خارج الجوجل إذا كنا نعتقد بنية حسنة أنه من الضروري الدخول إلى معلومات أو استخدامها أو الاحتفاظ بها أو نشرها لأي من الأسباب الآتية:

- **الالتزام بأي قانون سارٍ أو لائحة أو إجراء قانوني أو حكومي واجب النفاذ.**
- **تطبيق بنود الخدمة السارية، بما في ذلك البحث في صدور انتهاكات.**
- **اكتشاف احتيال أو مشكلات أمان أو الحيلولة دون وقوعها أو غير ذلك من إجراءات التعامل معها.**
- **الحماية من إلحاق الضرر بحقوق أو ملكيات أو سلامة(Google)أو مستخدميها أو طبقاً لما يقتضيه أو يسمح به القانون.)**

يتبين لنا من هذا البند بأن شركة Google قد فرقت بين حالتين من مشاركة المعلومات لأسباب قانونية.

أولاً:مشاركة المعلومات بناء على طلب الغير: فإن شركة Google أبدا استعداده لمشاركة معلومات المستخدم التزاماً بقانون سار، و وفق التشريعات العراقية فإن الشركة ملزمة قانوناً بمشاركة معلومات المستخدم في حالة إذا ما تبين للشركة بأن مشاركة تلك المعلومات عبارة عن إخبار عن حدوث جناية أو جنحة.[١]

أو إذا كانت مشاركة المعلومات قد تم بناء على طلب جهة حكومية، وذلك في حالة إصدار الأمر بتفتيش ممتلكات الشخص بما في ذلك الإطلاع على نشاطاته الإلكترونية أو الحضور كشاهد على نشاط معين، حيث صرحت الشركة بأنها تتم إستدعائها عشرة آلاف مرة في سنة و في دعاوى جنائية ومدنية والمتعلقة بقضايا الطلاق أو حضانة الأطفال.[٢]

كما أن شركة الجوجل انضمت لبرامج مراقبة الإنترنت التابع لوكالة الأمن القومي الأمريكية (PRISM)في سنة ٢٠٠٩ حيث يجيز للحكومة الأمريكية التدخل المباشر في حسابات (Google)للإطلاع على معلومات المستخدمين أو مراقبة نشاطاتهم دون الحاجة إلى أمر صادر من جهة قضائية ودون الحاجة إلى موافقة المستخدم.[٣]

ثانياً:وفي حالة الثانية يتم مشاركة معلومات المستخدم لأسباب قانونية إذا كانت المستخدم حاول خرق الموقع أو إلحاق الضرر به وبرأينا هذا حق للشركة بما أن المستخدم لم يلتزم بشروط الخصوصية المبينة في الموقع.

---

١. المادة(٤٣٧) من قانون العقوبات العراقي الرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩.

٢ .for more information watch: How Google Technology Ruled the World (Full Documentary).www.cnbc.tv

٣ . The Guardian, Friday 7 June 2013. The Washington post Published: June 6, 2013, Updated July 10, 2013 www.washingtonpost.com/wp-srv/special/politics/prism-collection-documents/

الخاتمة

وفي الختام توصلنا لعدة نتائج و نود اقتراح بعض أفكار حول التنظيم القانوني للعقد المبرم بين شركة الجوجل و المستخدم.

استنتاجات:

١. أن العقد المبرم بين محرك البحث الجوجل و المستخدم من العقود الخاضعة للأحكام العامة للعقد الواردة في القانون المدني العراقي، و خصوصاً من حيث توافر أركان العقد من الرضا و المحل و السبب.

٢. و بما أنها من العقود الملزمة للجانبين يترتب أثاراً متبادلة بالنسبة لطرفي العقد، فبالنسبة للمستخدم يتوجب عليه إستخدام الموقع وفق الغرض المعد له، و يمتنع عن كل فعل يؤدي الى الحاق الضرر بالموقع، كما يتوجب علية الإمتناع عن محاولة خرق الموقع، أما بالنسبة للشركة المزدوة لخدمة البحث، فيتوجب عليه عرض جميع المعلومات المتوفرة عن الكلمة المفتاحية، والحفاظ على خصوصية المستخدم، ولا يجوز له مشاركة معلومات المستخدم الإ بعد أخذ موافقته على هذا الإجراء.

٣. أن المجتمع الدولي على وعي التام بأهمية العقود التي تبرم بين الاشخاص العاديين و شركات المزودة لخدمات الألكترونية، فنجد تشريعات عدة حول تنظيم هذه العلاقة، من أهمها قانون الكاليفورنيا و قانون حماية الاطفال منالمواقع الألكترونية.

٤. في هذا العقد و بما أن شركة الجوجل قد صرحت بأنها مقيدة بأحكام الواردة في سياسيتها للخصوصية، و في تلك الوثيقة أعطت الشركة الحق لنفسها بجمع معلومات عن المستخدم و مشاركتها مع جهات متعددة كلما تطلب استمراره ذلك.

الإقتراحات:

من خلال دراستنا لموضع البحث تبين لنا عدة مشاكل غير محلولة ،نؤد أن أن نقترح لها بعض الحلول:

١.بالنسبة للتشريعات العراقية نقترح إصدار تشريع متخصص لمعالجة العقود التي تبرم من خلال الشبكة العنكبوتية و ذلك لسد جميع مواقع النقص في تشريعنا الحالي.

٢.نظراً لقلة خبرة المستخدمين حول كيفية الإستفادة من هذه الخدمات، يتوجب على الجامعات و مراكز البحوث و التنمية البشرية في العراق تنظيم مؤتمرات حول كيفية تنظيم العلاقة القانونية بين المستخدم وشركات تزويدالخدمات عبر الإنترنيت.

٣.محاولة التوصل لإتفاقيات دولية بشأن تنظيم المشاكل القانونية التي قد تبرز في المستقبل و معالجة تنازع القوانين في الدعاوي التي قد تنشاء من تنفيذ هذا العقد.

المصادر

الكتب:

١. .اسامة أبو حسن المجاهد،التعاقد عبر الإنترنيت،دار الكتب القانونية،٢٠٠٧.

٢.د.باسم محمد صالح،القانون التجاري،النظرية العامة–التاجر–العقود التجاريةوالعمليات المصرفية،منشورات دار الحكمة،مطبعة جامعة البغداد،بغداد،١٩٨٧

٣. د.جعفر محمد جواد الفضلي،الوجيز في عقد البيع،منشورات زين الحقوقية،بيروت

٤.د.عبدالرزاق السنهوري.الوسيط في شرح القانون المدني الجديد المجلد الأول،نظرية الإلتزام بوجه عام،مصادر الإلتزام، منشورات الحليي الحقوقية،بيروت–لبنان، ٢٠٠٠..

٥. د.سعد سالم عبدالكريم العسيلي،المسؤولية المدنية عن النشاط الطبي،منشورات جامعة قان يونس،بنغازي، ١٩٩٤.

٦. د.محمد على عبده،دور الشكل في العقود،دراسة مقارنة،منشورات زين الحقوقية،بيروت–لبنان

البحوث:

١. .د.فايزة دسوقي أحمد،سياسات الخصوصية في محركات البحث،دراسة تحليلة مقارنة،البحث منشور في مجلة دراسات المعلومات،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،العدد الخامس،مايو ٢٠٠٩.

٢. د.سوزان عدنان الأستاذ،انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت،بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد٢٩، العدد الثالث، ٢٠١٣.

٣. د.عبدالله الأحمدي،مسؤولية المحامي،بحث منشور في الموقع الإلكتروني www.chawkitabib.com

4. Computers Education, Graduate School of Technological and Vocational Education, National Taiwan University of Science and Technology, #43, Sec. 4, Keelung Road, Taipei .Taiwan
5. Yu, Holly; Young, Margo, The Impact of Web Search Engines on Subject Searching in OPAC, article on www. proquest.com
6. Kerr, Julia (2016) "What is a Search Engine? The Simple Question the Court of Justice of the European Union Forgot to Ask and What It Means for the Future of the Right to be Forgotten," Chicago Journal of International Law: Vol. 17: No. 1, Article 7.

Available at: http://chicagounbound.uchicago.edu/cjil/vol17/iss1/7

7. GASSER, URS (2006) "REGULATING SEARCH ENGINES: TAKING STOCK AND LOOKING AHEAD," Yale Journal of Law and Technology: Vol. 8: Iss. 1, Article 7.
Available at: http://digitalcommons.law.yale.edu/yjolt/vol8/iss1/7

8. James Grimmelmann, THE STRUCTURE OF SEARCH ENGINE LAW, Yale Law school,2012.

الإحصائيات:

١. احصائية الجوجل عن عدد مستخدميها في موجود في الموقع الألكتروني.www.albayan.ae/technology .

الدساتير والقوانين:

١.قانون العقوبات العراقي الرقم (١١١) لسنة (١٩٦٩).

٢.القانون المدني العراقي الرقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

٣.قانون المحاماة إقليم الكردستان الرقم (١٧) لسنة(١٩٩٩).

4. The California online privacy protection law.
5. The children's online privacy protection law.

المجلات والجرائد:

1. The guardian.
2. The Washington post.